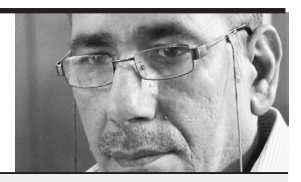

نص ردن

▪ علاء حسن

كملت السبحة

إعلامي وأكاديمي مقرّب جدا من نائب في ائتلاف دولة القانون، نقل لي شخصيا استياء البرلماني وانزعاجه من انضمام الزميلين احمد عبد الحسين ، وسرمد الطائي لأسرة تحرير "المدى" ، وعلق النائب عما ينشره الزميلان بالقول " كملت السبحة " ، ولم يذكر إن كانت ١٠١ أو ٣٣ من دون حساب الكركوشة والشاهود .

استياء النائب ، وأحتفظ باسمه استجابة لطلب الإعلامي والأكاديمي ، أخشى أن يؤدي في يوم ما إلى رفع قضية قضائية ضد "الإرهابيين" من كتاب المدى ، لأنهم يسعون لإثارة الفتنة الطائفية ويوجهون الرأي العام بالوقوف ضد المنجزات التاريخية ، المتحققة لأبناء الشعب العراقي ، وحتى" تكتمل السبحة " وأبعد عن زملائي التهم على وفق مبدأ "انصر أخاك ظالما ومظلوما " أستعرض أبرز المنجزات ، ومنها التعاقد مع شركة تركية لرفع الزبل من شوارع العاصمة بغداد ، بعقد أبرم بملايين الدولارات ، وشراء سيارات مدرعة للمسؤولين للحفاظ على أمنهم الشخصي ، واستيراد مئات الكلاب البوليسية المتخصصة بالكشف عن المتفجرات ، وصرف مبالغ طائلة من العملة الصعبة لتجديد مطار بغداد ليكون أجمل شارع في العالم ، تمهيدا لاستقبال ضيوف مؤتمر القمة العربية ، وإنفاق ملايين أخرى على مطبوعات ووسائل إعلام حزبية من فضائيات وجرائد وإذاعات ووكالات أنباء لتطوير الإعلام العراقي المحايد والمستقل والمعبر عن سياسة الدولة غير المنحاز لجهة على حساب أخرى ، وحتى الآن لم تكتمل "السبحة" ، فالمطبوعات الصادرة بتمويل حكومي تقدر أعدادها بالمئات ، توزع مجانا ، ومن توفرت له الفرصة للاطلاع عليها سيجد أن رئيس مجلس إدارة المطبوع مدير الدائرة الفلانية ورئيس التحرير ابن عمه أو صهره ، وبقية المحررين من منتسبي تلك الدائرة ، بصورهم الملونة ومقالاتهم المكتوبة من قبل أشخاص مجهولين ، ومثل هذا الإنجاز يجسد حقيقة حرص الجهات الرسمية على حرية التعبير والرأي ، والدليل على ذلك ماورد في مطبوع صادر عن مجلس بلدي مازالت إحدى مطابع العاصمة تحتفظ به لأن المسؤولين عن المطبوع ، رفضوا تسليم المستحقات المالية للمطبعة ، ويقال إنهم "كلبوا بالدخل" علما أنهم أعضاء هيئة التحرير ، وكتب أحدهم مقالا بعنوان " لتتضافر الجهود لمحاربة آفة الفساد " وقبل أن يطلع القراء على المقال توارى " ابن الآفة " عن الأنظار وغيّر رقم هاتفه ، وجعل صاحب المطبعة يراجع الدوائر الرسمية للحصول على مستحقاته ، وقبل أيام حصل على جزء منها ، على أمل القبض على "ابن الآفة" لتسلّم باقي المبلغ .

أقول للنائب المستاء والمنزعج إن "سبحة الديمقراطية" في العراق اكتملت ، وبوصفك ممثلا للشعب أحمّلك مسؤولية إنفاق أموال الدولة على مطبوعات لاجدوى منها سوى نشر صور شخصيات من مسؤولين كبار وقادة سياسيين ، ورفع برقيات التأييد والولاء المطلق لمن ابتكر حلاوة "الدهين" لاستخدامه ورق مطبوعات دوائر رسمية في بيع بضاعته و"كملت السبحة " .

الدعوة إلى عقد مؤتمر شعبي موسّع يضمّ جميع المعتدلين

التيار الديمقراطي يتهم الطائفية السياسية بتأزيم الوضع

عد مؤتمر القوى والشخصيات الديمقراطية الأزمة السياسية الراهنة في تعلقها بالنهج الخاطئ للأحزاب الحاكمة أزمة تعتمد على الطائفية السياسية في إدارتها الدولة ، ولا تكمن في قضية تعليق القائمة العراقية مشاركتها في العملية السياسية ،وأكد الحاضرون في المؤتمر الذي عقد يوم أمس في فندق عشتار على ضرورة إجراء مؤتمر شعبي موسع للتيار الديمقراطي يضم كل المناصرين للديمقراطية في البلاد ، وأشار نجيب محي الدين المنسق العام للتيار الديمقراطي إلى أن ما يسود الآن من مشاكل سياسية يمكن أن تهدد حاضر ومستقبل البلاد، موضحا " أرى من واجب -التيار الديمقراطي - أن يظل في متابعة دقيقة لهذا الوضع لما له من خطورة على السلم الأهلي ومستقبل البلاد، مشددا على أن التيار الديمقراطي يعمل من اجل إعداد مؤتمر شعبي موسع خلال الشهر القادم .

بغداد / وائل نعمة
عدسة /أدهم يوسف

من جانبه أكد الدكتور علي الرفيعي عميد كلية القانون في جامعة بغداد وعضو اللجنة التنفيذية في التيار الديمقراطي ، إن ماحدث في ٢٠٠٣ إلى الآن من أزمات سياسية هو بسبب الأفق السياسي الضيق لبعض القوى السياسية واستبعاد العناصر والقوى الديمقراطية عن القرار السياسي ،ويرى الرفيعي أن الأزمة الحالية نتيجة حتمية لسياسة المحاصصة المقيتة التي أصبحت سمة واضحة للأحزاب الحاكمة ، حتى وصل بهم الأمر إلى تسمية قانون التوازن ،وحذر الرفيعي من أن في حالة إقراره سوف يثبت قوائم الطائفية ومنح الشرعية لنظام سياسي واجتماعي في العراق ووصفه بـ"لبننة" العراق، موضحا إذا كانت هناك نوايا حقيقية لإنجاح المؤتمر الذي دعا إليه رئيس الجمهورية علي المنظمين أن يشركوا المؤتمر الوطني وشخصيات مستقلة وعدم اختصاره على الوجوه نفسها.

فيما قال جاسم الحلفي عضو المجلس التنفيذي للتيار الديمقراطي إن كل الحلول المطروحة من الجهات الحكومية هي إعادة لإنتاج المشكلة نفسها حتى في حالة انعقاد المؤتمر الوطني ، معتقدا إن صوت العامة والقوى العلمانية والمعتدلين حتى في القوى الإسلامية مغيب في صنع القرار السياسي ، مؤكدا إن هذه الشرائح والمجاميع -التي تحدث عنها الحلفي - هي المسؤولة عن استقرار البلد وعن بناء الديمقراطية وترسيخها .

وينتقد الحلفي أحاديث بعض المسؤولين عن سيناريوهات ما بعد فشل المؤتمر الوطني الذين يؤكدون سير البلاد في احد الاتجاهين إما التقسيم أو الحرب الطائفية ، موضحا " هم يبشرون بنذر شؤم ونحن نريد أن نطرح حلولا أخرى ، نحن غير قادرين وحدنا ونريد أن نشرك الجميع في إيجاد حل آخر ، ولذلك عقدنا هذا المؤتمر الواسع لمناقشة الخطوات العملية لإعداد مؤتمر اكبر للقوى الديمقراطية .

بينما شرحت فيان الشيخ مدير منظمة تموز للتنمية الاجتماعية وجهة نظر منظمات المجتمع المدني التي تتلخص في رؤية مختلفة كما وصفتها الشيخ علي عن الطروحات السياسية القائمة التي تدفع البلاد إلى الطائفية والتقسيم ، وأسمت المبادرة بـ" عراق آخر ممكن " وهو عراق السلام والأمان ،تزدهر فيه كل قيم التمدن والتحضر والديمقراطية الحقيقية ، وشددت الشيخ علي على ان لاخيار أمامنا غير الاعتماد على قوانا الذاتية ،لذا علينا حسن تنظيمها وإدارتها بطريقة تمكن من إحراز النجاح المأمول ،فلا رهان على حلول الحكام المتحاصصين والمتخاصمين على الثروة والامتيازات ،فحلولهم مهما تعددت فهي تدور حول الأزمة -على حد وصفها-

فيما انتقد الكاتب والصحفي عدنان حسين طريقة استجداء التيار الديمقراطي من باقي القوى السياسية في رغبتهم بالمشاركة في المؤتمر الوطني المزمع عقده ، مؤكدا إن المعادلة الصحيحة أن تكون القوى الأخرى هي من تستجدي التيار الديمقراطي للمشاركة في المؤتمر ، وأوضح حسين بأنه لم يلمس جديدا في ما جاء به بمبادرة التيار الديمقراطي ، لأنه كلام يقال كل يوم في الصحف ووسائل الإعلام ، مشددا على أن أغلبية الشعب العراقي كما وصفه البعض هم من التيار الديمقراطي ولكن الحقيقة -كما يقول حسين- إن الأقلية اختطفت السلطة ومكنت الأقلية فقط من إدارة البلاد ، وهذه الأقلية على الرغم من الطعن في قانون الانتخابات الذي أوجدهم في السلطة لم يقوموا بتشريع قانون جديد ، فضلا عن أنهم لم يقروا قانونا جديدا للأحزاب لأنه ضد مصلحتهم ، داعيا إلى إيجاد تيار ديمقراطي نافذ وذي تأثير شعبي والى تغيير وتجديد في القيادات ، موضحا إن أربعينات وخمسينات القرن الماضي كانت قيادات التيار الديمقراطي شابّة ، القيادات اليوم شاخت ودور الشباب جزئي وضئيل فيها، مطالبا التيار بالتوجه إلى الشباب وكسبهم إلى صفه . وكان التيار الديمقراطي قد خرج برؤية في خطوات وإجراءات آنية للتعامل مع الأزمة ، وضعها في نقطتين ،الأولى:تتضمن استراتيجيات لحل الأزمة تتلخص في التزام كافة القوى المشاركة في الحكم وخارجه بالاستحقاقات الوطنية التي لاتقبل الاجتهاد ، والالتزام بالدستور وصيانته،وتثبيت السيادة الوطنية،واستكمال المصالحة الوطنية ،واحترام التنوع القومي ،وإلغاء كافة التشريعات السالبة للحريات ، أما النقطة الثانية فهي تفكيك المنظمة الطائفية الحاكمة من خلال تشريع قانون جديد للانتخابات وللأحزاب ،والإسراع بتشريع قانون النفط والغاز وتوزيع الموارد المالية بين الأقاليم والمحافظات وفق الدستور ،ومقاضاة الفاسدين.

إلى ذلك أوضح السياسي المعروف مهدي الحافظ بان ورقة التيار الديمقراطي اقل مما ينشر في الصحف وبيانات بعض الأحزاب،فهي أكثر تقدما مما جاء في الورقة ، معتقدا بأنه لابد من أن تعالج قضايا كيفية تجديد الحركة ، بمعنى أن تعتمد أساليب عمل صحيحة وجديدة ، مشيرا إلى أن هناك تدخلا إقليميا مريعا في العراق مع تركيا وإيران وتدخلا عربيا من جهة أخرى ، ويجب أن نأخذ بنظر الاعتبار إن التدخل الإقليمي أصبح أمرا ثقيلا على الوطن ، ولاتستطيع القوى السياسية أن تعمل بوسط هذا التدخل . مؤكدا على أهمية معالجة قضية الفساد التي أصبحت آلية من آليات الحكم ،مضيفا " عندما يصبح الفساد إلى هذه الدرجة يجب أن نعرف أن سلامة الحكم تعتمد على إنهاء الفساد " ، منتقدا في الوقت نفسه مبدأ التوازن الذي أشيع مؤخرا في الأزمة السياسية ،وهو ما يعتبره الحافظ توازنا للطوائف في المؤسسات الحكومية ، معتقدا بأن على البلاد أن تعتمد على البناء العصري باتخاذها معايير الكفاءة والنزاهة .مؤكدا من جانب آخر على ضرورة تثبيت أسس سليمة للمصالحة وليس على أساس ممثلي الطوائف بل على المستوى الوطني ، كما يرى الحافظ إن القائمة المفتوحة الواحدة هي الحل السليم وهو بذلك ينتقد ماجاء في ورقة التيار التي أكدت على ضرورة إجراء الانتخابات وفق الدستور ، منتقدا المنادين بكشف أوراق اتفاقية أربيل ،لأنه وبحسب مصادر كردية فإن الاتفاقية ليست مكتوبة وإنما هي تسويات فقط. أما السياسي والكاتب ضياء الشكرجي فأكد إنه لايملك حلولا آنية ويرى أن حل الأزمة على المدى القريب أمر ميئوس منه ، لأنه يعتقد أن واقع الحال يكمن في مشكلة وجود أحزاب سنية وشيعية ولا نخرج من أزمة إلا ودخلنا إلى أخرى بهذه التشكيلة الطائفية ، مشددا " نحتاج إلى الخروج عن ذلك من خلال قانون أحزاب جديد يحظر وجود حزب أو قائمة منغلقة على طائفية معينة" ، مؤكدا في الوقت نفسه إن الطائفية موجودة منذ ٢٠٠٣ إلى اليوم ،وهناك إصرار على إبقائها حتى لو غير اسمها بالمشاركة أو المحاصصة ، موضحا " هناك تخلف في الرؤية السياسية بالنسبة للقائمين على الحكم ، والسياسي مازال ينحاز إلى طائفته ، داعيا إلى حظر المسؤول الذي يعمل في دوائر الدولة إذا كان منحازا إلى طائفته.

التلوث الإشعاعي في كربلاء..

اتهامات لـ"متنفّذين" بوزارة البيئة.. والسياسة تدخل على الخط

□ كربلاء / علي العلاوي

لم يحسم لغاية الآن موضوع الأتربة التي تم نقلها من منشأة (الفتح المبين) لتبطين الأنهر في محافظة كربلاء، ففيما تؤكد بعض الجهات أن الأتربة ملوثة إشعاعيا، تنفي جهات أخرى ذلك، حتى وصل الأمر إلى اعتقال مدير بيئة كربلاء على خلفية الموضوع. هذا السجال دفع بمجلس محافظة كربلاء إلى إيقاف العمل بالمشروع، خاصة بعد أن تحولت القضية من تباين الآراء العلمية والفنية إلى قضية سياسية، ومنع نقل الأتربة من منشأة (الفتح المبين) التي كانت في زمن النظام السابق مخصصة للإنتاج الحربي.

وكان قاضي هيئة النزاهة في كربلاء قد اصدر أمرا باعتقال مدير بيئة المحافظة المهندس حيدر فؤاد على خلفية الكتب الرسمية الصادرة من مديرية البيئة والتي تجيز نقل الأتربة من المنشأة المذكورة لكونها غير ملوثة إشعاعيا.

إلا أن مدير البيئة المهندس حيدر فؤاد، قال في تصريح سابق لـ"المدى"، قبل اعتقاله: انه غير معني بالأمر وانه ليس الجهة المخولة بإعطاء الإجابات عن صلاحيات مواقع نقل الأتربة وخلوها من الملوثات سواء كانت إشعاعية أو كيمياوية، مبينا أن المديرية جهة تنفيذية وقد قامت برفع نماذج من الأتربة المخصصة لتبطين الأنهر إلى وزارة البيئة ومختبرات وزارة الموارد المائية وجاءت النتائج إن المنطقة خالية من التلوث الإشعاعي. وأضاف انه وبعد أن بدأت أعمال التبطين، وردت إلى مديرية بيئة كربلاء تقارير تفيد بأن هناك أربعة نماذج ظهرت فيها ملوثات كيمياوية، تبعها تقرير يشير إلى أن الملوثات التي تم اكتشافها طبيعية، مشيرا إلى أن المديرية رفعت هذه التقارير إلى وزارة البيئة، وان مديريته تحتفظ بجميع هذه الكتب ومن بينها كتب موقعة من قبل وزير البيئة السابق. واتهم المهندس فؤاد جهات لم يسمها بالوقوف وراء هذه القضية بالقول: "هناك غايات لكل هذه الزوبعة تقف وراءها جهات ضدي شخصيا وإنني لن أبقى في مكاني". وهو ما حصل إذ تم سحب يده من التكليف بإدارة بيئة المحافظة ثم وبعد أسبوع تم إلقاء القبض عليه من قبل نزاهة المحافظة. وكانت "المدى" قد نشرت تقريرا عن الملوثات الإشعاعية في الأتربة المستخدمة لتبطين الأنهر في كربلاء، وقال فيه مستشار محافظ كربلاء حسن الشريفي إن الفحوصات التي أجرتها عدة جهات مختلفة أثبتت خلو الأتربة من مصادر الإشعاع الملوث . الشريفي وفي حديثه لـ"المدى" على خلفية القضية طالب بإجراء دراسة معمقة عن أسباب ظهور إصابات بالسرطان في ناحية الحسينية التي تم تبطين نهرها، مضيفا إن "الحملة الإعلامية التي تسببت بها جهات رسمية عن وجود التلوث الإشعاعي والكيمياوي اثبتت أنها حملات بهدف التأثير والتشهير والحصول على دعاية إعلامية من جهة أو تحقيق أهداف إدارية وسياسية من جهة أخرى"، على حد قوله. الشريفي أوضح أن لديه كتبا تشير إلى أن هناك نقاط تلوث في أربع عينات بعنصر النيكل وهو عنصر خامل وغير مؤثر، مضيفا انه ولغاية الآن لا توجد محددات ثابتة ومعينة بخصوص النيكل حتى في دول العالم المتقدم.

وبين انه في بريطانيا تصل المحددات إلى ٦٠٠ ملغم من عنصر النيكل في الكيلو غرام الواحد من الأتربة، أما في أمريكا فإن النسبة تصل إلى ١٦٠٠ ملغم في الكيلو غرام الواحد، مشيرا إلى أن المواصفات أو المحددات التي اعتمدتها وزارة البيئة العراقية هي المعتمدة من قبل منظمة الصحة العالمية والتي تحدد النسبة المسموحة بـ٣٠ - ٧٥ ملغم في الكيلو غرام الواحد من الأتربة، منوها بأن وزارة البيئة لم تلتفت إلى إن هذه المحددات أو المواصفات هي لمياه الأراضي الزراعية التي تسقى بمياه (الحمأة) أي المياه الثقيلة وهذه أيضا فيها نسبة سماح كبيرة، بحسب ما ذكر.

ويؤكد الشريفي إن ما حصل من تبعات هو لوجود خلاف في وزارة البيئة بين وكيل الوزارة وبين مدير بيئة كربلاء وكذلك المفتش العام للوزارة، لافتا إلى إن مدير البيئة غير مخول بمنح الموافقات وقد قام بإرسال عينات من الأتربة إلى الوزارة.

وتابع بالقول: إن لدى المحافظة العديد من موافقات وزارة البيئة منذ العام ٢٠٠٨ والمثبتة على بيئة كربلاء بالرقم ٩٦٩ في ٢٠٠٨/٦/٩، وفيه يبين أن وكيل الوزارة بنفسه منح الموافقة ونصها "لا مانع من نقل الأتربة فقط نخلي مسؤوليتنا من القذائف غير المنفلقة".

ويشير الشريفي إلى إن التصريحات لم تستند إلى أسس علمية مطلقا "والدليل إن وكيل الوزارة نفى نفيا قاطعا أمامنا ووقع على المحضر". وتقع منشأة (الفتح المبين) إحدى منشآت هيئة التصنيع العسكري المنحلة، إلى الشمال من مدينة كربلاء وتمتد أراضيها من منطقة الوند في كربلاء إلى الحدود الشمالية لمحافظة بابل، وهي منشأة خاصة بتصنيع الأسلحة الحربية، وبحسب ما ذكر أشخاص مطلعون فأن المنشأة كانت تستخدم أنواعا عديدة من المواد الكيمياوية والبارود.

وتعرضت المنشأة إلى قصف تدميري من قبل القوات الأمريكية في حربيها على العراق في العام ١٩٩١ والعام ٢٠٠٣، وهو ما جعلها من المناطق الملوثة إشعاعيا بسبب القصف، بحسب ما يشير إليه المتخصصون. من جهتها، لفتت نائبة رئيس لجنة البيئة في مجلس محافظة كربلاء بشرى حسن عاشور في حديثها لـ"المدى"، إلى إن البت في الشؤون البيئية ليس من اختصاص مجلس المحافظة "ولن نكون مع جهة على حساب جهة أخرى لان الأمر يتعلق بحياة المواطنين وليس بصفقة تجارية بالإمكان تسويتها"، بحسب تعبيرها. وأكدت إن عملية إلقاء القبض على مدير بيئة كربلاء "قضية قانونية لان هيئة النزاهة هي التي أصدرت أمر إلقاء القبض، وعلينا انتظار الإجراءات التي ستتبع للوقوف على حقيقة كتب الموافقات على نقل الأتربة من منشأة (الفتح المبين)، ومجلس المحافظة ليس بجهة علمية ليحدد تلوث التربة من عدمه".

وأضافت إن الموضوع تطور كثيرا وأخذ بعدا آخر، "فالتقارير تؤكد عدم وجود ملوثات إشعاعية، بل ملوثات كيمياوية، وهنا يجب التوقف، إذ لا يوجد حتى الآن رأي قاطع وجازم بشأن تلوث النهر بمواد مشعة من قبل اللجنة المشكلة لهذا الأمر".

وأوضحت عاشور إن هناك كتبا متضاربة وصلت إلى مجلس المحافظة وهي تحمل رأيين مختلفين، الأول يؤكد على وجود تلوث لوجود مادة النيكل بنسبة عالية، والثاني ينفي هذا الموضوع ويشير إلى عدم وجود تلوث، مشيرة إلى أن ذلك دفع بمجلس المحافظة إلى وقف عمليات نقل الأتربة من موقع المنشأة المذكورة لحين الانتهاء من جميع التحقيقات وتوصل اللجان المشكلة لهذا الغرض إلى قرار نهائي. وذكرت انه تم الاتفاق على تشكيل لجنة موسعة، تضم لجنة البيئة في مجلس المحافظة والدائرة التنفيذية وممثلين عن وزارات العلوم والتكنولوجيا والبيئة والموارد المائية، لتقوم بأسرع وقت ممكن بأخذ نماذج من مواقع متنوعة وفحصها في مختبر خارج البلاد، سواء في إيران أو لبنان أو بريطانيا أو أية دولة أخرى لتقصي الحقائق. وشددت عاشور على انه في حال اكتشاف تلوث في نهر الحسينية فأن مجلس المحافظة سيحرص على اتخاذ الإجراءات اللازمة والوقوف ضد أي قرار يكون ضد مصلحة المواطن العراقي، مؤكدة انه سيتم الإعلان في حال عدم وجود تلوث عبر وسائل الإعلام.

لكن عضو لجنة الزراعة في مجلس النواب فؤاد الدوركي، اتهم في تصريح له ما اسماهم بالمتنفذين في وزارة البيئة بأنهم "فبركوا قضية تلوث نهر الحسينية إشعاعيا"، واصفا مدير بيئة المحافظة المقال بأنه شخص نزيه.

الصحة البرلمانية تعد (المدى) بفحص المياه والتأكد من سلامتها

□ بغداد/ دعاء آزاد

تنتظر (المدى)، إيفاء لجنة الصحة والبيئة البرلمانية بتعهدها، بعد أن سلمتها شكوى من مواطنين عدة بوجود تلوث في مياه الشرب.

لا يزال البغداديون يتجاهلون مياه الإسالة، ويعتمدون على المياه المعدنية في الشرب، بعد أن ازدادت حالات الإصابة بأمراض الكلى، غير أن أمانة العاصمة نفت الأمر وأكدت أن المياه صالحة للشرب، وإنها عملت خلال الفترة الماضية على تجديد اغلب شبكات المياه في بغداد، برغم التحذيرات التي تطلقها المنظمات الدولية المعنية بالصحة في هذا الصدد. تأتي هذه المواقف متزامنة مع تسليم منظمة رعاية الطفولة التابعة للأمم المتحدة (يونسيف) إلى الحكومة العراقية بيانا يفيد أن ما بين ٣٠ إلى ٣٥ في المئة من العراقيين لا يحصلون على مياه نظيفة، لافتة إلى أن المناطق الريفية في بغداد وباقي المحافظات هي أكثر المناطق حرمانا من المياه ومن شبكات الصرف الصحي، وهو ما يؤدي إلى تعرض الناس والأطفال بخاصة إلى الكثير من الأمراض. لجنة الصحة والبيئة البرلمانية، باعتبارها الجهة الرقابية على المرافق المتعلقة بتوفير المياه الصالحة للشرب إلى المواطن، وعدت بإجراء تحليل جديد لعدد من العينات وإرسال النتائج إلى (المدى) من اجل نشرها وتبيان حقيقة مدى صلاحية مياه الإسالة للشرب. حبيب الطرفي، عضو اللجنة قال في تصريح خص به (المدى) أمس، "لم نسمع بهذا الأمر وإذا ما صحت التقارير فإننا على شفا كارثة تحط بالمجتمع العراقي، ستقوم اللجنة بأخذ عينات من الماء من عدة أماكن في العاصمة لتحليله والتأكد من سلامته".وتابع الطرفي " سنقوم بفحص مياه الشرب التي تصل للمواطن وان اتضح أي خلل سيكون لنا إجراء آخر مع المسؤولين في هذا الجانب ،وأبلغ الطرفي المواطنين عبر (المدى) قائلا "انتظروا من اللجنة بيانا عن نتيجة الفحوصات".

وشكا مواطنون ومنهم سعد لافي شحة المياه ورداءة نوعية ما يصلهم عبر شبكات الإسالة، ما يدفعهم إلى شراء المياه من السوق، بينما قال المواطن رشيد حسن لإذاعة العراق الحر إن العراقيين يعانون أزمة المياه منذ زمن طويل، وما يصل إلى منازلهم ملوث ولا يصلح للشرب، وان ماء الإسالة تسبب في إصابة بنته بمرض في الكلى.

غير أن أمانة بغداد لم تعر أهمية إلى الشكاوى التي تخص مياه الشرب، معربة عن تأكيدها أن مياه الإسالة صالحة للشرب في العاصمة.

واستغرب المتحدث باسم أمانة بغداد حكيم عبد الزهرة شكوى المواطنين من أن مياه الشرب التي تصل إليهم عبر الصنابير غير صالحة للشرب.

عبد الزهرة شدد في تصريح لـ(المدى) على أن " أمانة بغداد جددت العام الماضي ٧٠٪ من شبكات الماء ولايوجد أي تلوث ولكن هناك بعض المناطق تتم فيها معالجة وتعقيم المياه بطريقة المجمعات وبهذا يتكون مانسميه بـ(الكترة) أي بعض ترسبات الرمل وهذا لايعني انه غير صالح للشرب". وبين عبد الزهرة "أحيانا تكون نسبة الكلور عالية في الماء فيبدو غير صاف أو تكون به رائحة وهذا بسبب نسبة الكلور التي نضعها لتصفية المياه جيدا ،على حد تعبيره . وكان الناطق باسم وزارة البلديات والأشغال العامة جاسم محمد سالم قد أكد الأسبوع الماضي أن العراق ينتج حاليا ما يغطي ما بين ٦٠ و٧٠في المئة من حاجة المواطنين إلى مياه صالحة للشرب، وأن الوزارة تواصل تنفيذ مشاريع إستراتيجية لتنقية المياه، ولحين انجاز هذه المشاريع تم توزيع ٣٦٠ محطة صغيرة لتوفير المياه الصالحة للشرب في عموم المحافظات، إلى جانب ٧٥٠ محطة متحركة تعمل بالطاقة الشمسية لخدمة سكان القرى والأرياف.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح